منهج المحديثن في الكشف عن علل المتون المحدثين الحديثية : دراسة تحليلية في ضوء النقد المعاصر

م. م. شاكر وفى حسن خزعلى
طالب دكتوراه /جامعة طهران
كلية المعارف والأفكار الاسلامية
Shakir.khazali@ut.ac.ir

أ.م. د. حسين هاشم نژاد (الكاتب المسؤول)
جامعة طهران
كلية المعارف والفكر الاسلامي
hashemnezhad48@ut.ac.ir

أ.م.د. صابر اكبر جدى
جامعة طهران
كلية المعارف والفكر الاسلامي
akbarjedi@ut.ac.ir

دكتوره زهرا رضا زاده عسكرى
جامعة طهران
كلية المعارف والفكر الاسلامي
zasgari@ut.ac.ir

الكلمات المفتاحية: المحديثن ، علل المتون، الروايات،الشذوذ ،الاضطرابات.

كيفية اقتباس البحث

خزعلى، شاكر وفى حسن ، حسين هاشم نژاد ، صابر اكبر جدى ، زهرا رضا زاده عسكرى ، منهج المحديثن في الكشف عن علل المتون المحدثين الحديثية : دراسة تحليلية في ضوء النقد المعاصر،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Methodology of Hadith Scholars in Detecting Defects (*ʿilal*) in Hadith Texts: An Analytical Study in Light of Contemporary Criticism

Shaker Wafi Hassan Khazali (Lecturer)
PhD Student / University of Tehran
Faculty of Islamic Knowledge and Thought

Assoc. Prof. Dr. Hossein Hashemnejad (Corresponding Author)
University of Tehran
Faculty of Islamic Studies and Thought

Asst. Prof. Dr. Saber Akbar Jadi
University of Tehran
Faculty of Islamic Studies and Thought

Dr. Zahra Rezazadeh Asgari
University of Tehran
Faculty of Islamic Studies and Thought

Keywords : Hadith scholars, defects in the texts (*ʿilal al-mutūn*), narrations, anomalies (*shudhūdh*), and inconsistencies (*iḍṭirābāt*).

How To Cite This Article
Khazali, Shaker Wafi Hassan , Hossein Hashemnejad , Saber Akbar Jadi , Zahra Rezazadeh Asgari , The Methodology of Hadith Scholars in Detecting Defects (*ʿilal*) in Hadith Texts: An Analytical Study in Light of Contemporary Criticism,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research examines the issue of defects in the text (matn) of Prophetic Hadith, as one of the precise and significant subjects in Hadith criticism and verification. Identifying hidden defects plays an important role in distinguishing authentic reports from defective ones and in evaluating the accuracy and reliability of transmitters in conveying the words and traditions of the Prophet Muhammad (peace be upon him and his family.

The study does not limit the examination of Hadith defects to the chain of transmission and its narrators, but also focuses on the text itself and the hidden errors that may occur within it. Such defects are not of a

single type or degree. Rather, they may appear in several forms, including solitary transmission, the addition of a trustworthy narrator, insertion, contradiction, irregularity, repudiation, textual inversion, textual corruption or misreading, contradiction of the explicit meaning of the Qur'an, contradiction of established principles of Islamic law, historical facts, or other reliable evidence.

The research aims to clarify the efforts of Hadith scholars and critics in identifying defects within Hadith texts by explaining the nature and types of these defects and examining the methods used to discover them. These methods include both internal and external criticism. Internal criticism focuses on the linguistic structure, wording, style, coherence, and content of the text, as well as comparison between different versions of the same report. External criticism examines the text in relation to the principles and objectives of Islamic law, established historical facts, and other reliable sources and evidence.

The study concludes that textual criticism constitutes an essential aspect of the methodology of Hadith scholars. Their identification of defects was not based merely on personal impressions or subjective preferences, but rather on precise methodological principles, comparative analysis, contextual examination, and a combination of linguistic, legal, historical, and textual evidence. This demonstrates the scientific precision of Hadith critics in identifying subtle defects that may not be apparent through a superficial reading of the Hadith.

الملخص

يتناول هذا البحث منهج المحدثين في الكشف عن علل المتون الحديثة : دراسة تحليلية في ضوء النقد المعاصر بوصفه من الموضوعات الدقيقة والمهمة في علم الحديث نقداً وتمحيصاً، لما يترتب على الكشف عن العلل من أثر في التمييز بين الروايات الصحيحة وغيرها، وبيان مدى ضبط الرواة ودقة ما نقلوه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. ولا تقتصر دراسة علل الحديث على النظر في سند الرواية ورجالها، بل تمتد إلى دراسة متن الحديث والكشف عما قد يعتريه من أوهام أو مخالفات أو اضطرابات خفية لا تظهر بمجرد النظر الأولي في الرواية.

ويسعى البحث إلى بيان جهود المحدثين والنقاد في الكشف عن العلل المتعلقة بمتون الأحاديث، من خلال التعريف بعلل المتن وبيان أبرز أنواعها وصورها، إذ إن الخطأ الواقع في المتن ليس على درجة واحدة، بل تتعدد مظاهره، ومن أبرزها: التفرد، وزيادة الثقة، والإدراج، والاضطراب، والشذوذ، والنكارة، والقلب، والتصحيف والتحريف، ومخالفة صريح القرآن الكريم،

ومخالفة الأصول الشرعية أو الحقائق التاريخية، فضلاً عن بعض القرائن المتعلقة بأسلوب الحديث وسياقه ومضمونه.

كما يبحث في الطرق التي اعتمدها المحدثون والنقاد في تشخيص هذه العلل والكشف عنها، وذلك من خلال الدراسة الداخلية لمضمون المتن، والنظر في تراكيبه وألفاظه وأساليبه اللغوية، ومقارنة الروايات بعضها ببعض، فضلاً عن الدراسة الخارجية التي تقوم على عرض الحديث على أصول الشريعة ومقاصدها، ومقارنته بالحقائق التاريخية والمعارف الثابتة، والنظر في مدى انسجام مضمونه مع سياقه العام وما ثبت من السنة النبوية.

وقد خلص البحث إلى أن نقد المتن يمثل جانباً أصيلاً من جهود المحدثين والنقاد، وأن الكشف عن علل المتون لم يكن قائماً على الانطباع أو مجرد الاستحسان، وإنما اعتمد على جملة من القواعد والقرائن والمقارنات الدقيقة التي تكشف مواطن الخطأ الخفية في الرواية. كما أظهر البحث مدى دقة المنهج النقدي عند المحدثين، ولا سيما في التعامل مع العلل التي قد لا تكون ظاهرة للقارئ أو الباحث إلا بعد الجمع بين طرق الحديث ورواياته، ومقارنة ألفاظه ومضامينه، والاستعانة بالقرائن العلمية والتاريخية واللغوية والشرعية.

المقدمة

يُعد علم الحديث من العلوم الإسلامية التي نشأت لخدمة السنة النبوية وحفظها وتمييز صحيحها من غير الصحيح، وقد بذل المحدثون والنقاد جهوداً كبيرة في وضع القواعد والمعايير التي تمكنهم من فحص الروايات ونقدها، ولم يكن اهتمامهم منصباً على أسانيد الأحاديث ورجالها فحسب، بل امتد كذلك إلى دراسة متونها وألفاظها ومعانيها، والكشف عما قد يعتريها من علل خفية تؤثر في الحكم عليها.

وتنبع أهمية دراسة متن الحديث من كونه يمثل الجانب الذي يحمل مضمون الرواية ومعناها، ولذلك فإن سلامة السند لا تعني بالضرورة خلو المتن من جميع صور الخطأ أو الوهم، فقد تكون الرواية ذات إسناد يبدو في ظاهره صحيحاً، إلا أن النقد الدقيق يكشف عن علة خفية في لفظ المتن أو معناه أو سياقه أو علاقته بالروايات الأخرى. ومن هنا ظهر الاهتمام بما اصطلح عليه المحدثون والنقاد بـ«علل الحديث»، ولا سيما العلل المتعلقة بالمتن.

والعلة في المتن قد تكون ظاهرة أحياناً، وقد تكون دقيقة خفية لا يدركها إلا من امتلك أدوات نقد الحديث، وأحاط بطرق الرواية واختلاف ألفاظها، وعرف أحوال الرواة ومراتبهم، وتمكن من اللغة العربية وأصول الشريعة والسيرة والتاريخ. ولذلك فإن الكشف عن علل المتون يمثل

مرحلة متقدمة من مراحل النقد الحديثي؛ لأنه يتطلب الجمع بين الروايات، والموازنة بينها، ومعرفة السياقات التي وردت فيها، والنظر في مدى توافقها مع الأصول والقواعد الثابتة.

وتتعدد صور العلل التي يمكن أن تلحق متن الحديث، فليست العلة في المتن محصورة في صورة واحدة، وإنما قد تظهر في التفرد، وزيادة الثقة، والإدراج، والاضطراب، والشذوذ، والنكارة، والقلب، والتصحيف والتحريف، ومخالفة الرواية لما هو أثبت منها، أو مخالفتها لصريح القرآن الكريم، أو للأصول الشرعية المقررة، أو للحقائق التاريخية الثابتة. كما قد تظهر العلة من خلال أسلوب الرواية وسياقها، أو من خلال عدم ملاءمة بعض ألفاظها ومضامينها لما ثبت من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ومن ثم فإن دراسة علل المتن لا تعني الحكم على كل رواية اشتملت على إحدى هذه الصور بالضعف بصورة آلية، وإنما تقتضي دراسة كل رواية في ضوء مجموع القرائن والأدلة المتعلقة بها، والنظر في أثر العلة في صحة الحديث، إذ قد تكون بعض صور الاختلاف مؤثرة في الحكم على الرواية، في حين قد لا يكون لبعضها أثر قادح في أصل الحديث، وإنما يكون أثرها متعلقاً بلفظ معين أو طريق من طرق الرواية.

وتظهر أهمية هذا الموضوع في كونه يكشف جانباً مهماً من المنهج النقدي الذي اتبعه المحدثون في التعامل مع السنة النبوية، ويبرز مدى عنايتهم بسلامة الروايات من جهة السند والمتن معاً. كما أن دراسة هذا الجانب تسهم في فهم طبيعة المصطلحات النقدية التي استخدمها العلماء، وعدم التعامل معها بمعزل عن سياقها العلمي والمنهجي، فضلاً عن إبراز الأدوات التي اعتمدها النقاد في الكشف عن الأخطاء الخفية في النصوص الحديثية.

ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليتناول جهود المحدثين والنقاد في الكشف عن علل المتن، من خلال الوقوف على مفهوم العلة، وبيان أبرز صورها وأنواعها، ثم التعرف على أهم الطرق التي اعتمدها النقاد في اكتشافها، سواء أكانت هذه الطرق قائمة على الدراسة الداخلية للمتن، أم على المقارنة بين الروايات، أم على الاستعانة بالأصول الشرعية واللغوية والتاريخية وغيرها من القرائن التي تساعد في الوصول إلى الحكم العلمي الدقيق على الرواية.

أولاً: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في أنه يتناول جانباً دقيقاً من جوانب علم الحديث، وهو نقد المتن والكشف عن علله الخفية، كما يبرز الجهود العلمية التي بذلها المحدثون والنقاد في فحص الروايات وعدم الاكتفاء بالنظر إلى أسانيدها.

وتبرز أهمية الموضوع كذلك في بيان الأدوات النقدية المتنوعة التي استخدمها العلماء في الكشف عن العلل، ومنها المقارنة بين الروايات، ودراسة الألفاظ والتراكيب، والاستناد إلى القرآن الكريم، وأصول الشريعة، والحقائق التاريخية، فضلاً عن معرفة سياق الرواية وملابساتها.

كما يسهم البحث في توضيح أن نقد المتن لم يكن منفصلاً عن المنهج الحديثي العام، وإنما كان جزءاً من منظومة نقدية متكاملة تهدف إلى الوصول إلى الرواية الأكثر ثبوتاً ودقة.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن علل المتن من أدق مباحث علم الحديث وأكثرها خفاءً، إذ قد لا تظهر العلة بمجرد قراءة الحديث أو النظر في سنده، وإنما تحتاج إلى معرفة واسعة بالروايات وطرقها وألفاظها، وإلى الموازنة بين النصوص والاستعانة بالقرائن المختلفة.

وعليه تتمثل مشكلة البحث الرئيسة في التساؤل عن: ما طبيعة علل المتن التي تمكن المحدثون والنقاد من الكشف عنها؟ وما أبرز الوسائل والقواعد التي اعتمدوها في تشخيص هذه العلل والحكم على أثرها في الحديث؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

١. بيان مفهوم العلة في الحديث، ولا سيما العلة المتعلقة بالمتن.

٢. التعرف على أبرز أنواع علل المتون وصورها.

٣. بيان جهود المحدثين والنقاد في الكشف عن العلل.

٤. التعرف على الأساليب النقدية الداخلية والخارجية المستخدمة في دراسة المتن.

٥. بيان دور المقارنة بين الروايات في الكشف عن الأخطاء والعلل.

٦. توضيح مدى الاستفادة من القرآن الكريم وأصول الشريعة واللغة والتاريخ في نقد المتن.

٧. بيان أثر العلة في الحكم على الحديث ومدى تأثيرها في صحته.

رابعاً: منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي والنقدي، وذلك من خلال استقراء ما ورد في كتب الحديث وعلومه من مباحث تتعلق بعلل المتون، وتحليل أقوال المحدثين والنقاد في الروايات التي ظهر فيها نوع من العلل، ثم بيان الأساليب والقرائن التي اعتمدوا عليها في الكشف عنها.

كما يستفيد البحث من المنهج المقارن عند الحاجة، من خلال مقارنة الروايات المختلفة للحديث الواحد، وموازنة ألفاظها ومضامينها، للوقوف على مواطن الاختلاف وبيان مدى تأثيرها في الحكم على الرواية.

المبحث الأول

تعريف علل المتن وأنواعها

المطلب الأول: تعريف العلة

لغة: العلة: المرض، وصاحبها معتل، ومن هذا الباب وهو باب الضعف: العل من الرجال: المسن وصغر جسمه، قال ابن الأعرابي: العل الضعيف من كبر أو مرض. (ابن فارس، ١٩٧٩م، ٤/١٣).

اصطلاحًا: قال ابن الصلاح: هي عبارة عن أسباب خفية قادحة فيه، أي في الحديث. (ابن الصلاح، ١٩٨٦م، ص ١٨٧).

وقال النووي: عبارة عن سبب غامض قادح، مع أن الظاهر السلامة منه. (النووي، ١٩٩٦م، ١/٢٥٦).

يتضح مما سبق أن العلة في الاصطلاح مقيدة بقيدين:

الأول: أن تكون خفية وغامضة وغير ظاهرة عند مجرد النظر في إسناد حديث أو متنه.

الثاني: أن يكون لها أثر في قبول الحديث؛ فتقدح فيه وتنقله من حيز المقبول إلى المردود. (ابن الصلاح، ١٩٨٦م، ص ١٨٧).

قال الصنعاني: وكأن هذا التعريف أغلبي للعلة، وإلا فإنه سيأتي أنهم يعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة، ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث. ويوجه هذا الإشكال بصدر كلام الصنعاني وأن هذا هو الإطلاق الأغلبي، أو أن المحدثين إذا تكلموا عن العلة باعتبار خلو الحديث منها يعد قيدًا لا بد منه لتعريف الحديث الصحيح، فإنهم في هذه الحالة يطلقون العلة ويريدون بها المعنى الاصطلاحي للعلة الخاص؛ وهو: السبب الخفي القادح، وإذا تكلموا في نقد الحديث بشكل عام فإنهم في هذه الحالة يطلقون العلة ويريدون بها السبب الذي يعل الحديث به، سواء كان خفيًا أم ظاهرًا، قادحًا أم غير قادح. (الصنعاني، ١٩٨٣م، ١/١١١).

المطلب الثاني: تعريف المتن

لغة: قال ابن فارس: (متن) الميم والتاء والنون أصل صحيح واحد يدل على صلابة في الشيء مع امتداد وطول. منه المتن: ما صلب من الأرض وارتفع وانقاد، والجمع متان... ومتنته بالسوط أمينه: ضربته... والممانتة: المباعدة في الغاية، وسار سيرًا مماتنًا شديدًا بعيدًا، وماتنه: ما طلبه. ومن الباب ممانتة الشاعرين: إذا قال هذا بيتًا وذلك بيتًا، كأنهما يمتدان إلى غاية يريدانها. ومما شذ عن الباب متنت الدابة شققت صفنه واستخرجت بيضته. (ابن فارس، ١٩٧٩م، ٥/٢٩٠).

اصطلاحًا: هو نص الرواية أو نص الحديث. (الطحان، ٢٠٠٤م، ص ١٧).

تعريف علل المتن: بعد أن تعرفنا على مفهوم المصطلحين – العلة والمتن – وأن ثمة اختلافًا في اعتبار أن العلة تكون قادحة دائمًا أم تكون أحيانًا غير قادحة، فالمختار والمعتمد بحول الله في هذا البحث هو اعتبار أن علة المتن يقصد بها مطلق الخطأ فيه، سواء كان قادحًا فيه رادًا له أم غير قادح. (ابن رجب، ١٩٨٧م، ٢٥٩/١).

المطلب الثالث: أنواع علل المتن

الخطأ الذي يمكن أن يحصل في المتن أنواع، منها: التفرد بأن يروي ما لا يرويه غيره، وزيادة الثقة، والإدراج، والاضطراب، والشذوذ، والنكارة، والقلب، والتصحيف، ومخالفة صريح القرآن، وأن يأبى سياق الحديث كونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والرواية بالمعنى مع الخطأ، ومخالفة ما روي عن الراوي لما في كتبه أو عدم وجوده فيها، ومخالفة تصريح الشيخ بأنه لم تبلغه في الباب رواية. (ابن رجب، ١٩٨٧م، ٢٥٩/١-٢٦٠؛ السيوطي، ١٩٩٦م، ٢٥٨/١-٢٦٢).

المبحث الثاني

طرق العلماء في الكشف عن علة المتن

تشير الكتب المختلفة في علم الحديث إلى طرق المحدثين والنقاد في الكشف عن العلة في المتن، ويمكن تلخيصها على هذا النحو:

المطلب الأول: طريق العرض والمقارنة

ويتم في هذا الطريق عرض الحديث على مصادر التلقي والتشريع، وهي القرآن والسنة والإجماع، وكذلك على وقائع التاريخ وأحداثه، وفيما يلي بيانها:

أولًا: عرض الحديث على القرآن : إذا تضمن نص الحديث مخالفة لصريح القرآن وأمكن الجمع بينهما بأي صورة من الصور المقبولة، فلا إشكال في ذلك، وإن كان معارضًا للقرآن من كل وجه، فإن القرآن والحديث كلاهما من مشكاة واحدة هي وحي الله تعالى.

فالذي يخرج من مشكاة واحدة لا يكون فيه اختلاف ولا تضاد، وقال الله تعالى:﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

فالعلماء يأخذون حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيعرضونه على القرآن، فإذا رأوا المعارضة من كل وجه فلا يمكن القول: إن هذا الحديث قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم يتكلم بكلام هو وحي من الله، لكن اللفظ من النبي صلى الله عليه وسلم، فكيف يكون مخالفًا لقول الله من كل وجه؟ (ابن رجب، ١٩٨٧م، ٣٠٤/١-٣٠٥).

وأول من عمل بهذه الطريقة الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم، ومن أمثلة ذلك: قصة فاطمة بنت قيس لما طلقها زوجها وزعمت أن لم يقض لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسكنى ولا بالنفقة، فأخذ عمر بن الخطاب قولها وعرضه على كتاب الله فقال: «لا نترك كتاب ربنا لامرأة وهمت، لا ندري أحفظت أم نسيت». (مسلم، ١٩٩١م، ١١١٨/٢).

ومن أمثلته كذلك: حديث «ولد الزنا شر الثلاثة»، وفي رواية: «لا يدخل الجنة ولد زنا»، فهذا الحديث مخالف ومصادم لقوله تعالى:﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]. (ابن القيم، ١٩٩٦م، ٢٩٤/١).

ثانيًا: عرض السنة بعضها على بعض (جمع المرويات) : وذلك بجمع جميع المرويات في الموضوع الواحد والمقارنة بين هذه المرويات، فتتبين أوجه الاختلاف، فتستعمل قرائن الترجيح في معرفة الصحيح من المعلول، وهذه من أهم الطرق التي يعلل بها متن الحديث، فيتبين من خلالها الشاذ والمحفوظ والمنكر والمعروف والناسخ والمنسوخ والوهم وغيرها من العلل. (الخطيب البغدادي، ١٩٨٦م، ٢٩٥/٢).

فعلماء الحديث قعدوا قواعد كثيرة جدًا في الأحاديث التي ظاهرها التعارض، فيعلون الأحاديث المناقضة لما ثبت في السنة الصريحة مناقضة بينة، ومن أمثلة ذلك حديث ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم، وفي رواية مسلم عن يزيد بن الأصم حدثتني ميمونة بنت الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال، قالت: وكانت خالتي وخالة ابن عباس.

قال ابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف: والجواب أن ميمونة أخبرت بضد هذا، والإنسان أخبر بحال نفسه من غيره. هكذا نجد أنه مع صحة إسناد الحديثين، فكلاهما في الصحيح، إلا أن العلماء أعلوا الأول لمخالفته لصريح الحديث الثاني الذي رواه صاحب الحادثة وهي ميمونة، أما الحديث الأول فليس صريحًا في الدلالة؛ لأنه له احتمالات أخرى غير الإحرام بحج أو عمرة، منها ما ذكره العلماء في كتبهم أنه كان في الحرم دون أن يكون محرمًا، ومنها أنه وقع في شهر من الأشهر الحرم. (ابن الجوزي، ١٩٩٥م، ٦١٢/٢-٦١٣).

ثالثًا: عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض (جمع الطرق) : وذلك بجمع طرق الحديث الواحد الذي حصل في بعض رواياته زيادة أو نقصان أو تقديم وتأخير أو إثبات أو نفي وهكذا، وهذه من أهم الطرق التي يعلل بها متن الحديث، فيتبين من خلالها ما كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وما كان من كلام غيره، وليعرف الإدراج والتصحيف والاضطراب

والقلب والوهم في المتون؛ فهذا من جهود تنقية السنة مما يشوبها ويكدر صفوها. (ابن رجب، ١٩٨٧م، ٢٥٩/١؛ السيوطي، ١٩٩٦م، ٢٥٨/١).

وتتم هذه الطريقة وفق الإجراءات التالية:

الإجراء الأول: جمع طرق الحديث والنظر فيها مجتمعة حتى يتبين وجه الاختلاف والذي منه تتبين العلة.

قال ابن حجر: فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف. وقال الخطيب البغدادي: والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط. (ابن حجر، ١٩٨٤م، ٧١١/٢؛ الخطيب البغدادي، ١٣٥٧هـ، ص ٧٥).

كما أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم الأشناني بنيسابور قال: سمعت أحمد بن محمد بن عبدوس الطرائفي يقول: سمعت عثمان بن سعيد الدارمي يقول: سمعت نعيم بن حماد يقول: سمعت ابن المبارك يقول: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض. وقال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه، وقال يحيى بن معين: اكتب الحديث خمسين مرة، فإن له آفات كثيرة. وقال ابن حجر: ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق، فهذه الخطوة هي الطريقة الموصلة والمبينة لبقية الخطوات. (السيوطي، ١٩٩٦م، ٢٥٨/١؛ ابن حجر، ١٩٨٤م، ٧١١/٢).

الإجراء الثاني: تحديد مدار الحديث والتعريف به وبيان حاله.

وهذا الإجراء من الأهمية بمكان، حيث إن أسماء الرجال وأنسابهم وكناهم قد تتشابه، مما يوقع الباحث في أوهام كبيرة. قال المعلمي: الأسماء كثيرًا ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها... وقد يقول المحدث كلمة في راو فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك، وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر. (المعلمي اليماني، ١٩٨٦م، ٢٤٧/١-٢٤٨).

وفي الرواية المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي، حكي عباس الدوري عن يحيى بن معين توثيق الأول وتضعيف الثاني، فحكى ابن أبي حاتم عن الدوري عن ابن معين توثيق الثاني ووهمه المزي، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأول، فذكرت له حكاية الدوري عن ابن معين فقال: غلط عباس. وفي الرواية محمد بن ثابت البناني ومحمد بن ثابت العبدي وغيرهما، وفي الرواة عمر بن نافع مولى ابن عمر، وعمر بن نافع الثقفي. ويبين في هذه

الخطوة أيضًا حال الراوي من حيث القوة والضعف، هل هو ثقة أم ضعيف أو مختلف فيه؟ (المعلمي اليماني، ١٩٨٦م، ١/٢٤٧-٢٥٠).

الإجراء الثالث: ذكر الرواة عن المدار وبيان اختلافهم عنه وحالهم من جهة التوثيق والتضعيف. وذلك من خلال استقراء طرق الرواية، ومعرفة من روى الحديث عن مدار الإسناد، ثم النظر في اختلاف الرواة عنه، وموازنة مراتبهم في الحفظ والضبط والإتقان، إذ إن اختلاف الرواة عن المدار من أهم القرائن التي يعتمد عليها النقاد في اكتشاف الوهم والخطأ في الرواية. (الخطيب البغدادي، ١٣٥٧هـ، ص ٧٥؛ ابن رجب، ١٩٨٧م، ١/٢٥٩).

الإجراء الرابع: الموازنة بين الروايات المختلفة وبيان الراجح منها والمرجوح وأسباب الترجيح.

وهذه من أهم خطوات الدراسة، وبها يتميز الناقد البصير من غيره، ويميز من له ملكة هذا العلم ممن هو أقل منه في عمق معرفته وعمق معرفته بالعلل، ومنها يعرف فضل علم الأئمة المتقدمين وبراعتهم ودقتهم. (ابن رجب، ١٩٨٧م، ١/٢٦٠؛ ابن حجر، ١٩٨٤م، ٢/٧١١).

وهذه الإجراءات المتتابعة التي سبق ذكرها لا تتعلق بالسند فقط، بل لها اتصال أيضًا بعلل المتن، فيجمع طرق الحديث المختلفة ومعرفة الألفاظ التي جاءت بها، يتبين وجه الاختلاف بين المتون المختلفة ولو كان بسيطًا أو كان غير واضح من أول نظرة، وبمعرفة حال الرواة من جهة التوثيق والتضعيف تتبين علة المتن؛ إذ ما يرويه الثقة مخالفًا لمن هو أوثق منه هو الشذوذ، ومخالفة الضعيف لمن هو أولى منه هو المنكر، وهكذا. فالارتباط بين معرفة حال الرواة وبين معرفة علة المتن غاية في الاتصال؛ لأنه عمل متكامل لا ينفصل عن بعضه. (ابن رجب، ١٩٨٧م، ١/٢٥٩-٢٦٠).

رابعًا: عرض الحديث على الإجماع القطعي : من طرق الكشف عن علة الحديث دون النظر في إسناده عرضه على الإجماع القطعي، فمخالفة الحديث للإجماع القطعي الذي لا يقبل التأويل علامة على خطئه، هذا ما فعله الإمام مالك رحمه الله في رده لما خالف عمل أهل المدينة، وما فعله أبو حنيفة رحمه الله للأخبار التي خالفت إجماع الأمة في عصره. (ابن القيم، ١٩٩٦م، ١/٢٥٦-٢٥٧).

خامسًا: عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية : فمخالفة الحقائق التاريخية المعروفة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم علامة على علة فيه، ومن أمثلة عرض متون السنة على التاريخ ما انتقد البخاري ومسلم في حديث الإسراء ومتنه الغريب: «ليلة أسري بالنبي صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة جاءه ثلاثة نفر من الملائكة قبل أن يوحى إليه وهو نائم

في المسجد، فأخذوا النبي صلى الله عليه وسلم ثم قص القصة». (ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ١/٤٦٠).

فالتاريخ يبين لنا أن الإسراء بالإجماع كان بعد ما أوحي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فهذه دلالة قوية جدًا على الحاجة إلى النظر في التاريخ، فلما عرضنا هذه الرواية على التاريخ وجدنا أن هناك وهمًا شديدًا قد وقع؛ إذ إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسر به إلا بعد أن أوحي إليه، بل إن الإسراء جاء بعد شدة الكرب الذي لاقاه النبي صلى الله عليه وسلم من أهل مكة، فقد ضيقوا عليه الخناق جدًا، فذهب إلى الطائف يعرض نفسه على عبد ياليل، والحديث في البخاري: أن عائشة قالت: ما هي أشد الأيام التي مرت بك يا رسول الله؟ فذكر لها أن أشد الأيام عندما عرض نفسه على عبد ياليل في الطائف، فرفضوا النبي صلى الله عليه وسلم وردوه، حتى إن الأطفال رجموه بالحجارة، وبعث الله إليه ملك الجبال يستأذنه أن يطبق الجبلين على هؤلاء، فرفض النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الذي وصفه الله بأنه بالأمة رؤوف رحيم، فلما رجع أراد الله أن يفرج همه فأسري به، فجاء البراق وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس، فأم الأنبياء أجمعين، ثم عرج بالنبي صلى الله عليه وسلم، فمن قال: إنه قبل أن يوحى إليه، فهذا وهم شديد. (البخاري، ٢٠٠٢م، ٣/١١٨٠؛ ابن حجر، ١٣٧٩هـ، ٧/٢٢٦).

المطلب الثاني: طرق النظر

ينظر العلماء ويتأملون في لغة الحديث وبلاغته وفي مدى توافق الحديث مع العقل أو مخالفته له، فيعللون بذلك، وتفصيله على ما يأتي:

أولًا: النظر اللغوي البلاغي، النظر في لفظ الحديث : من المقاييس والمعايير التي وضعها العلماء لمعرفة عدم ثبوت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركاكة اللفظ، فيكون الحديث مما لا يشبه كلام النبوة من ركاكة ألفاظه ومجيئه غير بليغ ومحافيًا للفصاحة التي يتصف بها صلى الله عليه وسلم، وسماجة معناه وامتلائه بالمجازفات حاكمًا على الحديث بالضعف؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم هو أفصح من نطق بالضاد، وقد أوتي جوامع الكلم، فكلمة واحدة وجيزة تجمع فوائد جمة. (ابن القيم، ١٩٩٦م، ١/٢٢٧-٢٢٨).

وهذا الشافعي رحمه الله كان يتدبر في حديث واحد من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ألا وهو: «يا أبا عمير ما فعل النغير»، فاستخرج منه أكثر من مائة مسألة. فالذين نهلوا من بحر علم النبي صلى الله عليه وسلم وتدبروا أحاديثه صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يفوتهم شيء من كلامه، مما جعلهم يفرقون بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وبين قول غيره، وكان عند

المحدثين الملكة التي حباهم الله إياها ليفرقوا بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وقول غير النبي حفاظًا على حديث النبي صلى الله عليه وسلم. (ابن القيم، ١٩٩٦م، ٢٢٨/١).

ومن أمثلته ما أحدثه بعض التجار حيث ينسب للنبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تسبوا الديك؛ فإنه صديقي، ولو يعلم بنو آدم ما في صوته لاشتروا ريشه ولحمه بالذهب»، هذا كلام سخيف لا يمكن أن ينسب لعاقل فضلًا عن أن ينسب لرسول الله تعالى عن ذلك. (ابن القيم، ١٩٩٦م، ٢٢٨/١).

ثانيًا: النظر العقلي في الحديث

ويكون من جهتين:

١- مخالفة الحديث للأصول الشرعية من المقاييس والمعايير التي وضعها العلماء لمعرفة عدم ثبوت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد الكلية.

فإن للدين قواعد عامة وأصولًا شرعية، أيما حديث صادمها لابد أن ينظر كيف يجمع بينه وبينها، فإن لم يمكن الجمع يرد الحديث. ومن الأحاديث التي تصادم الأصول الشرعية: «من صلى الضحى يوم الجمعة أربع ركعات، يقرأ في كل ركعة بالحمد عشر مرات، وقل أعوذ برب الفلق عشر مرات، فمن صلى هذه الصلاة دفع الله عنه شر الليل والنهار، والذي بعثني بالحق إن له من الثواب كثواب إبراهيم وموسى ويحيى وعيسى ولا يقطع له طريق، ولا يسرق له متاع». (ابن القيم، ١٩٩٦م، ٢٢٧/١-٢٢٩).

فهذا الحديث لا يمكن أن يكون من كلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن هذا الكلام يصادم أصلًا كليًا وقاعدة كلية من تشريع النبي صلى الله عليه وسلم، وهي التي تنص على أن الفاتحة ركن من أركان الصلاة، قال صلى الله عليه وسلم: «من لم يقرأ بأم الكتاب فلا صلاة له»، ولم يشرع في حال من الأحوال تكرار الفاتحة أكثر من مرة. (البخاري، ٢٠٠٢م، ٢٦٣/١؛ مسلم، ١٩٩١م، ٢٩٧/١).

وهناك عدة مآخذ أخرى على هذا الحديث، منها أن القواعد الكلية لا تفرق بين المتماثلين ولا تسوي بين المختلفين؛ لأن قدر النبي يختلف عن قدر غيره من البشر، ففي هذا الحديث الباطل التسوية بين الأنبياء وآحاد الناس، وهذا باطل؛ لأن الله جل في علاه بين في أكثر من موضع من كتابه أنه لا يسوي بين المفترقين، قال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ۝ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} [القلم: ٣٥-٣٦]، وقال عز وجل: {أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّور﴾ [الأنعام: ١]. فالله لا يسوي بين هذا وبين ذاك، والله لا يضيع

أجر من أحسن عملًا، والله اصطفى من الملائكة رسلًا ومن الناس، فهذا الاصطفاء يدل على الفرق، وهذا الفرق يبين لنا القاعدة الكلية: أن الله لا يستوي بين المفترقين في القدر، ولا يفرق بين المتماثلين. (ابن القيم، ١٩٩٦م، ١/٢٢٩).

٢- اشتمال الحديث على أمر منكر أو مستحيل

ومن المقاييس التي يعلل بها الحديث اشتمال الحديث على أمور منكرة وأمور مستحيلة، وهذا يجعل ينكر نسبة المروي للنبي صلى الله عليه وسلم. (ابن القيم، ١٩٩٦م، ١/٢٢٨-٢٢٩).

ومن هذه الأحاديث التي تدخل تحت مقياس الأمور المستحيلة التي لا يمكن أن تصدق بأن النبي صلى الله عليه وسلم قالها حديث: «قيل: يا رسول الله مم ربنا؟ قال: لا من الأرض ولا من السماء، خلق خيلًا فأجراها فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق».

فمن وضع هذا الحديث عليه من الله ما يستحق وعذبه في نار جهنم بما تجرأ به على الله، والمستحيل في هذا الحديث المفترى هو: كيف يكون الإله خالقًا ومخلوقًا؟ وكيف يكون خالقًا فيخلق بعد ذلك نفسه؟! (ابن القيم، ١٩٩٦م، ١/٢٢٩).

ومن أمثلته كذلك حديث: «لو حسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به»، وكثير من هذه الأحاديث احتج بها أهل البدع والضلالة، وهذا الحديث لا يمكن أن يقوله النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه يفتح الباب على مصراعيه للمشركين الذين يعتقدون في الأصنام، ويعتقدون في الأحجار والأشجار، ويتبركون بالأحجار والأشجار، فهذا الحديث يفتح باب الشرك على مصراعيه، فهو باطل موضوع على الله جل في علاه. (ابن القيم، ١٩٩٦م، ١/٢٢٩).

الخاتمة

١.يتضح من خلال ما تقدم أن علل المتن تمثل جانبًا دقيقًا من جوانب علوم الحديث، وأن الكشف عنها لا يتوقف على مجرد النظر في سند الحديث والحكم على رجاله، بل يحتاج إلى معرفة واسعة بطرق الرواية، واختلاف ألفاظ المرويات، ومراتب الرواة في الحفظ والإتقان، فضلًا عن امتلاك الناقد ملكة نقدية تمكنه من إدراك مواضع الوهم والخطأ والخفاء في الحديث. وقد تبين أن العلة قد تكون في السند، وقد تتصل بالمتن بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأن معرفة العلل من أدق العلوم الحديثية التي اختص بها كبار أئمة النقد.

٢.أن علماء الحديث اعتمدوا في الكشف عن علل المتون على جملة من الطرق والمناهج، من أهمها جمع طرق الحديث، وعرض الروايات بعضها على بعض، ومقارنة ألفاظ المتون، وعرض الحديث على القرآن والسنة والإجماع والوقائع التاريخية، فضلًا عن النظر في لغة الحديث وأسلوبه وبلاغته ومدى موافقته للأصول الشرعية والقواعد العقلية. ولا يعني ذلك رد الحديث

بمجرد مخالفته لما يراه الباحث أو استغرابه من معناه، وإنما يكون الحكم نتيجة عملية نقدية دقيقة تقوم على الجمع والمقارنة والترجيح والاستعانة بالقرائن.

٣.أن جمع طرق الحديث يمثل أساسًا مهمًا في عملية التعليل؛ إذ إن كثيرًا من العلل لا تظهر إلا عند جمع الروايات ومقارنتها، ومن خلال ذلك يمكن معرفة الرواية المحفوظة من الشاذة، والمرفوع من الموقوف، والمدرج من أصل الحديث، والوهم من الرواية الصحيحة. ولهذا أكد أئمة هذا الفن على ضرورة استقراء الطرق وعدم الاقتصار على طريق واحد عند الحكم على الحديث وبناءً على ذلك،

٤.إن دراسة علل المتن تكشف عن دقة المنهج النقدي الذي اتبعه المحدثون في المحافظة على السنة النبوية، وتؤكد أن الحكم على الحديث لم يكن قائمًا على الانطباع أو الظن المجرد، وإنما على جملة من القرائن المتداخلة التي تتطلب علمًا واسعًا بالحديث ورجاله ورواياته ولغته ومضامينه. ومن هنا تظهر أهمية علم علل الحديث في التمييز بين الروايات الصحيحة والمعلولة، وفي حماية السنة النبوية من الأوهام والأخطاء التي قد تدخل إليها أثناء عملية الرواية والنقل.

المصادر والمراجع

١.ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث. تحقيق نور الدين عتر. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦م.

٢.ابن فارس، أحمد بن فارس. معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م.

٣.ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. شرح علل الترمذي. تحقيق همام عبد الرحيم سعيد. الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٧م.

٤.ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. النكت على كتاب ابن الصلاح. تحقيق ربيع بن هادي المدخلي. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٩٨٤م.

٥.ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. فتح الباري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٦.ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. التحقيق في أحاديث الخلاف. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

٧.ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. المنار المنيف في الصحيح والضعيف. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٦م.

٨.الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. الكفاية في علم الرواية. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ.

٩.النووي، يحيى بن شرف. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. تحقيق محمد عثمان الخشت. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م.

١٠.السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق نظر محمد الفاريابي. الرياض: مكتبة الكوثر، ١٩٩٦م.

١١.الصنعاني، محمد بن إسماعيل. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م.
١٢.الطحان، محمود. تيسير مصطلح الحديث. الرياض: مكتبة المعارف، ٢٠٠٤م.
١٣.البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر. بيروت: دار طوق النجاة، ٢٠٠٢م.
١٤.مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩١

Sources and References

1. Ibn al-Salah, Uthman ibn Abd al-Rahman. Introduction to the Sciences of Hadith. Edited by Nur al-Din Itr. Damascus: Dar al-Fikr, 1986.
2. Ibn Faris, Ahmad ibn Faris. Dictionary of the Standards of Language. Edited by Abd al-Salam Muhammad Harun. Beirut: Dar al-Fikr, 1979.
3. Ibn Rajab al-Hanbali, Abd al-Rahman ibn Ahmad. Commentary on the Defects of al-Tirmidhi. Edited by Hammam Abd al-Rahim Saeed. Zarqa: Maktabat al-Manar, 1987.
4. Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad ibn Ali. Annotations on the Book of Ibn al-Salah. Edited by Rabi’ ibn Hadi al-Madkhali. Medina: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, 1984.
5. Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad ibn Ali. Fath al-Bari: Commentary on Sahih al-Bukhari. Beirut: Dar al-Ma’rifah, 1379 AH.
6. Ibn al-Jawzi, Abd al-Rahman ibn Ali. Investigation into the Hadiths of Disagreement. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1995.
7. Ibn al-Qayyim al-Jawziyya, Muhammad ibn Abi Bakr. Al-Manar al-Munif fi al-Sahih wa al-Da'if (The Shining Beacon on Authentic and Weak Hadiths). Edited by Abd al-Fattah Abu Ghudda. Aleppo: Maktab al-Matbu'at al-Islamiyya, 1996.
8. Al-Khatib al-Baghdadi, Ahmad ibn Ali. Al-Kifayah fi 'Ilm al-Riwaya (The Sufficiency in the Science of Narration). Hyderabad: Da'irat al-Ma'arif al-'Uthmaniyya, 1357 AH.
9. Al-Nawawi, Yahya ibn Sharaf. Al-Taqrib wa al-Taysir li-Ma'rifat Sunan al-Bashir al-Nadhir (Approximation and Facilitation for Understanding the Sunnah of the Bearer of Glad Tidings and Warner). Edited by Muhammad Uthman al-Khasht. Beirut: Dar al-Kitab al-'Arabi, 1996.
10. Al-Suyuti, Jalal al-Din ‘Abd al-Rahman. *Tadrib al-Rawi fi Sharh Taqrib al-Nawawi*. Edited by Nazar Muhammad al-Faryabi. Riyadh: Maktabat al-Kawthar, 1996.
11. Al-San‘ani, Muhammad ibn Isma‘il. *Tawdih al-Afkar li-Ma‘ani Tanqih al-Anzar*. Edited by Salah ibn Muhammad ibn ‘Uwaydah. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1983.
12. Al-Tahhan, Mahmud. *Taysir Mustalah al-Hadith*. Riyadh: Maktabat al-Ma‘arif, 2004.
13. Al-Bukhari, Muhammad ibn Isma‘il. *Sahih al-Bukhari*. Edited by Muhammad Zuhayr ibn Nasir al-Nasir. Beirut: Dar Tawq al-Najat, 2002.
14. Muslim ibn al-Hajjaj. *Sahih Muslim*. Edited by Muhammad Fu’ad ‘Abd al-Baqi. Beirut: Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi, 1991.